جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة **الأستاذ : قرينو الحسين**
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة
المستوى : السنة الثالثة – تخصص محاسبة و مراجعة
محاضرات مادة المراجعة المالية

المحاضرة الأولى : مدخل عام للتدقيق : إطار علمي و معرفي

الفصل الأول: الأصول العلمية و العملية للتدقيق " نظري و عملي "

أولا : التطور التاريخي للتدقيق
ثانيا : مفاهيم و تعاريف التدقيق
ثالثا : أهداف التدقيق
رابعا : أهمية التدقيق
خامسا : أنواع التدقيق
سادسا : الفرق بين المحاسبة و التدقيق

أولا : التطور التاريخي للتدقيق :

1- نبذة تاريخية عن التدقيق :

أدى التقدم العلمي الذي بدأ مع الثورة الصناعية إلى تطور كبير في جميع مجالات النشاط الاقتصادي ، حيث إتجهت الشركات نحو النمو و إتسع نشاطها و إزداد رأسمالها بحيث لم يعد في مقدور الفرد أو عدد من الأفراد مواجهة إحتياجات تمويلها. و لذا بدأ ظهور الشركات ذات المسؤولية المحدودة و الشركات المساهمة.

و كان من نتيجته هذا التغيير الكبير في هياكل و أنشطة و فروع الشركة ناهيك عن توسع و تعدد مختلف المشاكل الإدارية و المحاسبية و المالية التي أضفت للشركات ضرورة البحث عن آليات التحكم في الأداء الكلي للشركة و ذلك لحتمية تسيير الشركة على قواعد علمية تسمح بتعزيز فعالية الرقابة الكلية للأداء و مع تدعيم الأطر العامة للسياسات و و اللوائح و الأنظمة و القوانين الداخلية لأجهزة الإدارة العامة و بالإضافة للعاملين فيها.

لذلك ظهرت فلسفة جديدة تدعو بضرورة إنفصال ملكية الشركة عن إدارتها و هذا للأسباب التالية و من بينها : عدم قدرة الملاك على القيام بتسيير شركتهم و السبب الآخر هو كثرة الشركاء و عدم توافر الخبرة اللازمة لتوحيد العمل داخل هذه الوحدة الاقتصادية . و على هذا الأساس برز علم جديد سمي ب" التدقيق " الذي إعتمد بصفة مستمرة من طرف المساهمين و هذا لإضفاء الثقة بين الأطراف الداخلية و الخارجية للشركة ، مع ضرورة حماية أصولها و ممتلكاتها ضد مخاطر الإختلاس و التلاعب في الحسابات من قبل المديرين أو الموظفين ، و لكي تزداد الرقابة المستمرة على أعمال مجلس الإدارة و هذا بالإستعانة لتقنية تدقيق الحسابات و البايانات المحاسبية و إجراء عملية المطابقة للبيانات الواردة في سجلات و القوائم المالية للشركة ، و لهذا ظهرت أهمية الإعتماد على خدمات التدقيق للحفاظ على المصداقية و الصلاحية المتواصلة للحسابات الداخلية و الخارجية لهذه الشركة.

و تزايدت أهمية التدقيق في عصرنا الحاضر ، فلم يعد يهم المالكين أو المساهمين الحاليين فقط ، بل عدة جهات و في مقدمتهم المستثمرين الجدد أو المتوقعين ، إذ يهمهم الحصول على معلومات محاسبية تتصف بالدقة و الموضوعية و الوضوح بعيدا عن التضليل و الغموض ، و ما تجارب الفساد المالي التي حدثت في بدايات القرن الحادي و العشرين لبعض الشركات العملاقة في كل من الاقتصاد الأمريكي و الكندي و البريطاني و الفرنسي و غيرها هو دليل على فشل مالي مما أدى إلى إفلاس البعض منها بسبب عدم الكشف بموضوعية عن المركز المالي و نتائج أعمال تلك الشركات .

2- التحولات التاريخية في التدقيق :

أ) التحول في الهدف :- من البحث عن الغش و الاخطاء و الاختلاسات و الأفعال الغير قانونية إلى إبداء رأي فني محايد عن البيانات و المعلومات في القوائم المالية.

ب) التحول في الأسلوب :- من التدقيق الكامل لجميع مفردات البيانات و المعلومات الى التدقيق الاختياري للوسط الخاضع للتدقيق .

ج) التحول في النطاق :- أي التحول من التدقيق التقليدي و التدقيق القانوني الى التدقيق الكامل مثل تدقيق الأداء – التدقيق الإجتماعي .

ثانيا : مفاهيم و تعاريف التدقيق

1- **المفهوم الزمني لظهور مهنة التدقيق:** تشتق كلمة التدقيق Auditing من التعبير اللاتيني (Audire) و يعني الإستماع ، حيث كان المدقق يستمع في جلسة إستماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بعد ذلك ، و قد بدأت مهنة المحاسبة و التدقيق في صورة جهود فردية للقيام ببعض العمليات مثل عمليات إمساك الدفاتر ثم تطورت هذه العمليات و إتسع نطاقها بحيث لم يبرز التدقيق إلى حيز الوجود إلا بعد ظهور المحاسبة ، و بذلك تعتبر المحاسبة و التدقيق عمليتان مترابطتان لابد من وجودهما معا في أي عملية .

و لظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر أدى إلى تعميق آليات المحاسبة و التدقيق مما أدى ذلك إلى تطور مهنة المحاسبة و التدقيق ، الشيء الذي مكن من بروز علمين مستقلين عن بعضهما إلا أن هناك تبادل و تكامل بينهما خصوصا بعد ظهور السياسات المالية و الضريبية إلى الميدان الاقتصادي الذين أعطى دفعا قويا في تنمية و تطوير مهنة المحاسبة و التدقيق و من خلال التعاون بين الهيئتين برزت أووات جديدة و عصرية للرقابة سميت على التوالي : الرقابة الجبائية و الرقابة المالية و المحاسبية و بالإضافة إلى التدقيق الجبائي و الضريبي و الإلكتروني .

و لفهم التطور الكرونولوجي لمهنة التدقيق يجب قراءة مراحل التطور التاريخي لهذه المهنة عبر العصور ، و لنبدأ بأول جمعية للمحاسبين أنشئت في فينيسيا (شمال إيطاليا) سنة 1581 م ، و كان من شروط مزاولة مهنة التدقيق هو الإنضمام إلى العضوية داخل الجمعية و مع ضرورة مزاولة المهنة عبر سنين طويلة ليكون خبير محاسبة . ثم عرفت هذه المهنة إنتشارا واسعا عبر أوروبا فنجد بريطانيا لها فضل السبق في التنظيم المهني لعلم التدقيق ، حيث أصبحت عملية التدقيق مهنة مستقلة في بريطانيا على إثري إنشاء جمعية المحاسبين القانونيين بمدينة أندبرة سنة 1854 م و كانت الجمعية تضم في تلك الحقبة ستة أعضاء .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلقد عرفت المهنة في هذا البلد تنامي عدد المنتسبين حيث بلغ التعداد إلى 12 (إثنين عشر) محاسبا قانونيا و كان ذلك في مدينة نيويورك سنة 1870 م ، ليرتفع العدد إلى 66 شخص سنة 1890 م ثم وصل إلى 1830 شخص مزاول ل مهنة التدقيق و ذلك في سنة 1899 م .

أما في الدول العربية هناك تفاوت في الفارق الزمني لظهور مهنة التدقيق في هذه الدول كما يلي :

-في مصر : مزاولة المهنة دون تنظيمها و ذلك في سنة 1909 م ثم صدور القانون رقم (1) المنظم لمهنة التدقيق .
-في العراق : برزت عدة تنظيمات تشريعية في سنة 1919 م و التي مشتقة من القانون البريطاني و الهندي ، ليظهر بعد ذلك صدور قانون الشركات العراقي سنة 1958 م .
- سوريا و لبنان : عرف في هذين البلدين بما يسمى تطبيق القانون العثماني منذ سنة 1850 م ، ثم بعد ذلك عرف بلد لبنان قفزة نوعية في إصدار القانون التجاري اللبناني سنة 1943 م و كذلك الجانب السوري حدث فيه تغييرات في القوانين من بينها القانون التجاري السوري سنة 1949 م .
-فلسطين و الأردن : ففي سنة 1919 م أقدمت فلسطين على إستحداث تنظيمات تشريعية للمهنة و التي تعود للقانون البريطاني .
أما في الأردن فقد عرفت مهنة التدقيق تطورا كبيرا خصوصا بعد صدور قانون ضريبة الدخل سنة 1946 م و الذي يعتبر بمثابة قانون معدل للقانون الصادر في سنة 1932 م ، ثم بعد ذلك ظهرت عدة مراسيم قانونية جديدة الخاصة بتنظيم مهنة التدقيق من بينها :
. قانون رقم 10 لسنة 1964 م .
.قانون رقم 32 لسنة 1985 م و كذلك قانون الشركات لنفس الفترة.
. قانون ضريبة الدخل المعدل و رقم 57 لسنة 1985 م و الشركات لسنة 1989 م .

2- المفاهيم العامة المرتبطة بالتدقيق : سوف نأخذ بعض المفاهيم المستنبطة للتدقيق من خلال أراء بعض المهتمين بهذه المهنة على سبيل المثال لا الحصر كما يلي :
- هو بيان ماهية الأشياء و إعطاء تفسير و معنى للمصطلحات المستعملة في بناء العلم فهي بمثابة وصف و شرح للمادة العلمية المستعملة , المفاهيم هي عبارة عن التعميم العقلي و الذهني أو الأفكار الأساسية . (لطفي , 2006 : 64)
- كما تعرف مفاهيم التدقيق : هي الأفكار الذهنية التي تفيد وظيفة التدقيق و المعبر عنها في صورة تعابير متعارف عليها , و إن مفاهيم التدقيق تعد أساس لتكوين الفروض المنطقية في التدقيق .
(النقيب , 2004 : 153)

3- **المفاهيم الخاصة بالتدقيق :** هناك عدة أفكار مرتبطة بمصطلح التدقيق كما يلي : (أ.م.د. فاطمة مهدي يوسف الغربان ، 2008 : 01-02 ، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة)

أ) مفهوم إستقلالية المدقق :
لكي تصل مهنة التدقيق الى درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية التي يتم تدقيقها و إعتماد هذه القوائم من الجهات المستفيدة فمن الضروري أن يتم تدقيق هذه القوائم من شخص يتمتع بالاستقلالية عند إبداء رأيه . وخاصة إنه هناك تعارض بين الادارة و المالكين و هذا التعارض يحتاج الى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية
و يعتبر مفهوم الإستقلال للمدقق أحد أهم المفاهيم الأساسية في عملية التدقيق و هذا يعني عدم خضوع المدقق الى الجهة التي يقوم بتدقيق حساباتها .
ب) مفهوم العرض العادل و الصادق :-
لكي تكون المعلومات معتمد عليها و تحمل صفة الموثوقية فمن الضروري أن تستند هذه المعلومات الى تأكيد من جهة مستقلة (المدقق) .
و إن هذا المدقق يعبر عن رأيه في هذه المعلومات على شكل تقرير و إن من الأمور المهمة و الأساسية التي يتضمنها رأي المدقق هو وجود صفة المصداقية .
و بما إن المدقق يقوم بالتعبير عن رأيه حول صدق و عدالة القوائم المالية فمن الضروري أن يعتمد على مفهوم العرض العادل و الصادق الذي يتعلق بالإفصاح عن طبيعة القوائم المالية . و إعطاء صورة واضحة عن نتيجة أعمال المنشأة و قائمة مركزها المالي .
ج)مفهوم الأهمية النسبية :-
يحتل مفهوم الأهمية النسبية مكانة هامة في عمل المحاسبين و المدققين و إن مفهوم الأهمية النسبية للمدققين فإنها لا تهتم فقط بالأخطاء الناتجة عن سوء تقديرات الإدارة و الأخطاء التي يتم وقوعها . و إنما هي أيضاً تهتم بالأخطاء المحتملة و التي ليس من السهل إكتشافها
و الأهمية النسبية :- هي حجم الحذف و التحريف الذي يؤثر على قرار المستفيد من إستخدام المعلومات المالية و أثر هذا التحريف على فقرات القوائم المالية و ضروف ذلك التحريف
و إن التدقيق يهدف للوصول الى مستوى مرضي من التأكد أو الثقة المتعلقة بصحة القوائم المالية كما أن محدودية الوقت المتوفر للمدقق و الذي يستنفذ بشكل إقتصادي ينبغي أن يكرس للوصول الى ما هو مهم وجوهري .
وهذا يعني أن المدقق عليه أن يكافح لتفادي استغراق وقته من الأمور قليلة الأهمية .
و من الجدير بالذكر أنه ليس هنالك توكيداً مطلقاً بأن المدقق يكشف كافة التحريفات الجوهرية . و إنما يعطي توكيداً معقولا بأن كل التحريفات الجوهرية قد تم إكتشافها .
د) مفهوم مخاطر التدقيق :-
تعد مخاطر التدقيق من المفاهيم المهمة التي يتوجب على المدقق أخذها بنظر الاعتبار خلال العملية التدقيقية و لقد تم تعريف مخاطر التدقيق : هي تعبير المدقق عن رأي غير مناسب عندما تكون القوائم المالية محرفة جوهرياً
ه) مفهوم الإثبات :-
أن أساس عمل المدقق هو الوصول الى رأي محايد حول صحة القوائم المالية . لذا يجب على المدقق جمع إثباتات كافية و التي تمثل أساساً معقولاً لإبداء الرأي فيما يتعلق بتلك القوائم المالية و يمثل دليل الإثبات هجر الزاوية لعملية التدقيق
و) مفهوم العناية المهنية اللازمة :-
إن مفهوم العناية المهنية اللازمة التي ينبغي أن يلتزم المدقق بإدائها عند ممارسة المهنة و إن مقدار الثقة الممنوحة للجهات ذات العلاقة تتحدد بمدى العناية المهنية اللازمة و إن العناية المهنية اللازمة . هو أن يبذل المدقق العناية المهنية المطلوبة منه بطريقة كافية و ملائمة عند قيامه بعملية التدقيق و كذلك عند إعداد التقرير النهائي للتدقيق . للحكم على جودة إداء المدقق .

4- تعاريف التدقيق : سنعرض مجموعة مختارة من التعاريف التي أعطت التعريف السليم لعملية التدقيق من بينها ما يلي :
التدقيق :- هو جمع و تقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً و التقرير عن ذلك . و يجب إداء التدقيق بواسطة شخص مستقل و كفؤ .

(Arens.et.Al , 2012 ;30)

كما يعرف التدقيق : هو عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة تتعلق بالتأكيدات الخاصة بالبيانات المالية . و تقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل مطابقة التأكيدات مع المعايير (Bognton.et.2006.26)

كما يعرف التدقيق :- هو مجموعة من الإجراءات و الخطوات التي تتخذ من قبل المدقق للتأكد كمن أن البيانات الختامية و قائمة المركز المالي يعكسان الوضع المالي للمنشأة و نتيجة أعمالها من ربح و خسارة و إبداء رأي فني محايد و الإرتقاء بالكفاية الإنتاجية .

كما عرفته جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) : هو عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القراءات بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الإقتصادية لتحديد مدى هذا التوافق و التطابق مع هذه المعايير.

(Thomas و Henky ، 1989 : 40)

- التدقيق هو علم يتمثل في مجموعة من المبادئ و القواعد و الأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص إنتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية ، و اليانات المثبتة في الدفاتر و السجلات و القوائم المالية للمؤسسة بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة و عن مركزها المالي في نهاية فترة محددة . (د. خالد راغب الخطيب و د. خليل محمود الرفاعي ، 1998 : 09)

من خلال التعاريف السابقة يتضح بأن التدقيق هو علم مستقل له مبادئ و معايير و قواعد متعارف عليها دوليا و المقبولة عموما بالإضافة إلى وجود آليات و تقنيات علمية مدعمة لعملية التدقيق كما له إجراءات تدقيقية يستعملها المدقق لتسهيل مهنته و تنظم عمله في إطار مكاتب التدقيق .

ولكن هنا يجب علينا الإجابة على التساؤلات الآتية :

ما هي عملية التدقيق ؟ على ماذا تشتمل عملية التدقيق ؟ و لماذا تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى عملية التدقيق ؟

- **الإجابة :**
- **عملية التدقيق** هي فحص مستقل لسجلات المنظمة و إجراءاتها و أنشطتها و ينتج عنه تقرير عن النتائج التي يتم التوصل إليها ، كما للتدقيق نوعان رئيسيان و هما على التوالي :
  - التدقيق الداخلي : يتم إجرائه لصالح أصحاب المصالح داخل المنظمة ، أي مجلس الأمناء و الإدارة .
  - التدقيق الخارجي : يتم إجرائه في المقام الأول لصالح الجهات المعنية خارج المنظمة مثل أصحاب المصلحة و الممولين .
- **تشمل عملية التدقيق على ما يلي :**
  - **الفحص (Consultation) أو الإختبار (Examination) :** التأكد من صحة قياس العمليات و سلامتها و التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها (أي فحص القياس المحاسبي) .
  - **التحقق Vérification :** يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية (الصحة و الشرعية) ، كتعبير سليم لأعمال المنظمة عن فترة معينة و كدلالة على وضعها المالي في نهاية تلك الفترة .

    الفحص و التحقق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما **تمكين** المدقق من إبداء رأيه الفني و المحايد و المستقل فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية و مركزها المالي .
  - **التقرير Rapport :** بلورة نتائج الفحص و التحقق و إثباتها بتقرير مكتوب يقدم إلى من يهمه الأمر من داخل المنظمة و خارجها و هو ختام عملية التدقيق .
  - **التعبير بعدالة :** Faire présentation

    توافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع واقع المنظمة ، و هذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبيا و وافية أي لم يحذف شيء منها و أن المدقق شهد بذلك كله .
- تعد **عمليات التدقيق أمرا بالغ الأهمية للمنظمات غير الحكومية** حيث أنها تبرهن على إلتزام تلك المنظمات بالشفافية و المساءلة و إضفاء المصداقية ، كما أنه أيضا مطلب قانوني في معظم البلدان التي تشترط تدقيق القوائم المالية بواسطة مدقق حسابات مستقل مرة واحدة خلال العام . و يجب أن يكون التدقيق تجربة إيجابية و ليست مصدرا للخوف و الإستعانة بمدقق الحسابات لمناقشة سبل تحسين النظم و الإجراءات المحاسبية .

ثالثا : أهداف التدقيق

تطورت أهداف التدقيق نتيجة عوامل كثيرة في السنوات الأخيرة . و يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين هما التقليدية و الحديثة المتطورة كالآتي :

1 / الأهداف التقليدية:

- **الأهداف الرئيسية :**

1) التحقق من صحة و دقة و صدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و مدى الإعتماد عليها .
2) معاونة القائمين على إدارة الوحدة الإقتصادية على تحقيق أكبر كفاية إنتاجية
3) إبداء رأي فني محايد و مستقل يستند على أدلة ذات حجة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي .

- **الأهداف الثانوية :**

1) اكتشاف ما قد يوجد من أخطاء أو غش أو تزوير في الدفاتر و السجلات
2) تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش و التزوير عن طريق زيارات المدقق للمنظمة و بوضع ضوابط و إجراءات تحول دون ذلك .
3) إعتماد الإدارة عليها في تقرير و رسم السياسات الإدارية و إتخاذ القرارات في الحاضر و المستقبل .
4) تعزيز الثقة بين مستخدمي القوائم المالية قصد تمكينهم من إتخاذ القرارات الإستثمارية المثلى .
5) مساعدة مصلحة الضرائب على تحديد مبلغ الضريبة بطريقة صحيحة و بدقة لتجنب الغش الضريبي و التهرب الضريبي .
6) تقديم التقارير النهائية و بصفة صحيحة و خالية من التواطؤ و التضليل إلى الهيئات الحكومية و بصفة دورية و هذا لتدعيم الرقابة المستمرة .

2/ الأهداف الحديثة :

1) مراقبة الخطط الموضوعة من قبل أصحاب المنظمة و متابعة تنفيذها .
2) تقييم نتائج أعمال المنظمة بالنسبة للأهداف المرسومة .
3) تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المنظمة .
4) تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل به المنظمة .

رابعا : أهمية التدقيق

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية ، و تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية المدققة و تعتمدها في إتخاذ قراراتها و رسم سياساتها و من بين الأمثلة على هذه الأطراف و الفئات نذكر المديرين و المستثمرين الحاليين و المستقبلين و البنوك و رجال الأعمال و الإقتصاد و الهيئات الحكوميين المختلفة و نقابات العمال و غيرها .

خامسا : أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف بإختلاف الزاوية الذي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها . و يمكن تصنيف عملية التدقيق حسب عدة مؤشرات و هي كالتالي :

1-**أنواع التدقيق من حيث حجم التدقيق** : و تنقسم إلى النوعين التاليين :
- أ- تدقيق كامل
- ب- تدقيق جزئي

2-**أنواع التدقيق من حيث الوقت الذي يتم به التدقيق :**
- أ- تدقيق نهائي
- ب- تدقيق مستمر

3-أنواع التدقيق من حيث هيئة التدقيق :
- أ- تدقيق داخلي
- ب- تدقيق خارجي

4-أنواع التدقيق من حيث درجة الإلتزام :
- أ- تدقيق إلزامي
- ب- تدقيق إختياري

5-أنواع التدقيق من حيث درجة شمولية التدقيق ومدى مسؤولية المدقق :
- أ- تدقيق عادي
- ب- تدقيق لغرض معين

6-أنواع التدقيق من حيث حجم التدقيق :
- أ- تدقيق مالي
- ب- تدقيق إ داري
- ت- تدقيق الأهداف
- ث- تدقيق قانوني
- ج- تدقيق إجتماعي

كما هناك تصنيفات أخرى كما يلي :

1) **تدقيق القوائم المالية :** يتم تدقيق القوائم المالية الشاملة للتأكد من أن المعلومات تتفق مع المباديء المحاسبية المتعارف عليها و يمكن تدقيق القوائم المالية وفقاً للأساس النقدي أو أي أساس آخر يناسب المنظمة
2) **التدقيق التشغيلي :** ويقصد به فحص الإجراءات في المنظمة بهدف تقييم الكفائة و الفعالية . و بعد اتمام التدقيق يتم رفع توجيهات للإدارة للعمل على تحسين التشغيل
3) **تدقيق الإلتزام :** يمثل الهدف من تدقيق الالتزام في تحديد ماذا كان العميل قد التوم بإجراءات و قواعد محددة و موضوعية من قبل المدير المالي أي السلطة الأعلى .

(BRENDA ,PORTER, 2008 , 84)

سادسا : الفرق بين المحاسبة و التدقيق

يمكن تعريف علم المحاسبة على أنه مجموعة النظريات و المبادئ التي تحكم تسجيل العمليات المختلفة التي تجريها المنظمات و تبويبها ، و يكون لها تأثير على مركزها المالي في صورة نقدية ، ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية تبين نتيجة أعمال المنظمة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة ، و مركزها المالي في نهاية هذه الفترة .

أما علم التدقيق يعتبر أحد الوظائف وثيقة الصلة بالمحاسبة و المستقلة عناه حيث يقوم التدقيق بقياس درجة الثقة في البيانات و المعلومات المحاسبية و توصيل نتيجة القياس بصورة مناسبة لمستخدمي هذه البيانات و المعلومات . فالتدقيق هو عبارة عن مجموعة النظريات و المبادئ التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر و السجلات و المستندات للتأكد من صحة هذه البيانات و درجة الإعتماد عليها ، و مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المنظمة و مركزها المالي .

و هكذا فالتدقيق فرع من فروع المحاسبة و مجال عملهما المستندات و البيانات و المعلومات المحاسبية و القوائم المالية ، و من ثم يتضح لنا أن المدقق يبدأ عمله من حيث ينتهي المحاسب كما يتضح لنا أن علم المحاسبة علم إنشائي Constructive يبدأ بالعديد من العمليات التي تجريها المنظمة ليخلص منها بقوائم مالية تحوي نتائج تلك العمليات العديدة و خلاصتها ، بينما التدقيق علم تحليلي Analytical يبدأ بالقوائم المالية و يعود بما حوته من بيانات إلى الدفاتر و السجلات و المستندات المؤيدة لها ، و ذلك في سبيل التأكد من صحتها .

و في الجدول التالي يرسم حدود واضحة و مميزة بين مسك الدافتر و المحاسبة و التدقيق : (خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي ، 1998 : 14)

(1) مسك الدفاتر و المعروفة بالجانب العملي	1.التسجيل باليومية العامة
	2.الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام
	3.الترصيد
	4.الموازنة
(2)المحاسبة و المعروفة بالجانب التحليلي النظري	5.مراجعة عمل ماسك الدفاتر

	6.إعداد ميزان المراجعة
	7.تصحيح الأخطاء إن وجدت
	8.عمل قيود التسوية
	9.تصوير ح / النتيجة ، ح/ المتاجرة ، ح/ الأرباح و الخسائر
	10.تصوير قائمة التقرير المالي " الميزانية العمومية "
(3)التدقيق و المعروف بالجانب الناقد	11.مراجعة عمل المحاسبة
	12.رفع تقرير فني محايد لحملة الأسهم

الفصل الثاني: الأخطاء و الغش (Erreures et Fraud) " نظري و عملي "

أولا : الأخطاء : المفاهيم و التعاريف ، الأسباب ، الأنواع ، طرق إكتشافها و تصحيحها
ثانيا : الغش : المفاهيم و التعاريف ، الأنواع و الأهداف ، مواطن و مجالات إرتكاب الغش

أولا : الأخطاء : المفاهيم و التعاريف ، الأسباب ، الأنواع ، طرق إكتشافها و تصحيحها

نصت القوانين التجارية في معظم الدول على عدم الشطب و التحريف و التزييف في الدفاتر المحاسبية ، بإعتبار أن ذلك سوف يضعف من قوتها القانونية كوسيلة إثبات في حال حدوث منازعات قضائية بين المنظمة و بقية الأطراف التي تتعامل معها .
و من الطبيعي أنه مهما بذل المحاسب من عناية مهنية و مهما بلغ من خبرة و معرفة محاسبية فإن الأمر لا يخلو من وقوع بعض الأخطاء ، و بالتالي في حال إرتكاب خطأ محاسبي بشكل متعمد بهدف تغيير الحقائق أو نتيجة عدم المعرفة المحاسبية الكافية أو نتيجة السهو ، فلابد من تصحيح هذا الخطأ محاسبيا مع الحفاظ على القوة القانونية للدفاتر المحاسبية .

1- الأخطاء : المفاهيم و التعاريف

أ-**المفاهيم** : نذكر في بدايتنا بأن الدورة المحاسبية تبدأ بعملية تحديد العمليات المالية ، ثم إستيفاء و فحص المستندات اللازمة ، ثم التسجيل في دفتر اليومية بأحد ثلاث نظريات للقيد . يلي ذلك الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام ، ثم يلي ذلك أو يتخلله عملية إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع (للتأكد من صحة القيود بدفتر اليومية) ، و بالأرصدة (للتأكد من صحة القيود بدفتر الأستاذ) ، و بعد تلك الخطوة قد تكون النتيجة هي صحة القيد و صحة الترحيل و الترصيد ، أو إيجاد خلل يستلزم البحث عن خطأ ما بدفتر اليومية أو بدفتر الأستاذ ، و تقسم الأخطاء المحاسبية كما سيلي ذكره إلى نوعين رئيسيين هما : أخطاء السهو أو الحذف ، و الأخطاء الإرتكابية ، ثم إكمال الدورة المحاسبية. و على هذا الأساس نقول بأن البيانات المحاسبية عرضة للخطأ و الغش و هي في نفس الوقت ضرورية لإتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات و هنا جاء دور المدقق و المطلوب منه هو الخروج برأي فني محايد و مستقل حول صحة القوائم المالية .
ب-**التعاريف :** إن الخطأ هو تعديل أو تغيير أو عدم إتباع الأصول و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، و ذلك بسبب جهل أو إهمال أو تقصير أو بهدف إخفاء عجز أو إختلاس أو تلاعب أو أخطاء حقائق تتعلق بالأوضاع المالية للمنظمة . فإذا أقترن التعديل أو التغيير أو الحذف بحسن نية القائمين سمي ذلك (**خطأ محاسبيا**) . أما إذا أقترن بسوء نية القائمين به أعتبر نوعا من الأخطاء . (خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي ، 1998 : 34)

2- أسباب إرتكاب الخطأ: يرجع وقوع الأخطاء في السجلات المحاسبية إلى :
أ-الجهل بالمبادئ المحاسبية أو عدم الدراية أو نقص خبرة القائمين بخصوص تسجيل ، ترحيل ، تبويب و تلخيص و عرض البيانات .
ب-سهو ، عدم عناية إهمال و تقصير موظفي قسم المحاسبة عند عملهم .
ج-الرغبة في إختلاس بعض أملاك الشركة .
د-تغطية عجز أو إختلاس سابق .
ه-تأثير القوائم المالية من قبل الإدارة و لخدمة أغراض معينة كمحاولة التهرب من الضرائب .
و-عدم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .
يمكننا تبسيط أسباب إرتكاب الأخطاء في الدفاتر كما يلي :

-أخطاء غير متعمدة
أ-الجهل بالمبادئ و القواعد المحاسبية المتعارف عليها
ب-السهو أو عدم العناية و الإهمال و التقصير
ج-الإرهاق و التعب نتيجة كثرة الأعمال المحاسبية عند المحاسب

-أخطاء متعمد
أ-يرتكبه الشخص للرغبة في السرقة و الإختلاس و التزوير في أصول الشركة أو محاولة لتغطية عجز بالخزينة

3- أنواع الأخطاء المحاسبية : تنقسم الأخطاء إلى أنواع متعددة وفقا للمعيار أو الزاوية التي ينظر منها و يمكن تقسيم الأخطاء المحاسبية إما على أساس علاقتها بالعمليات المحاسبية أو على أساس علاقتها بتوازن أو عدم توازن ميزان المراجعة ، و إذا ما تم ربط الأخطاء بالعمليات المحاسبية فإنه يمكن تبويبها إلى مجموعتين أساسيتين ، و هذا ما سنراه في الشكل التالي :

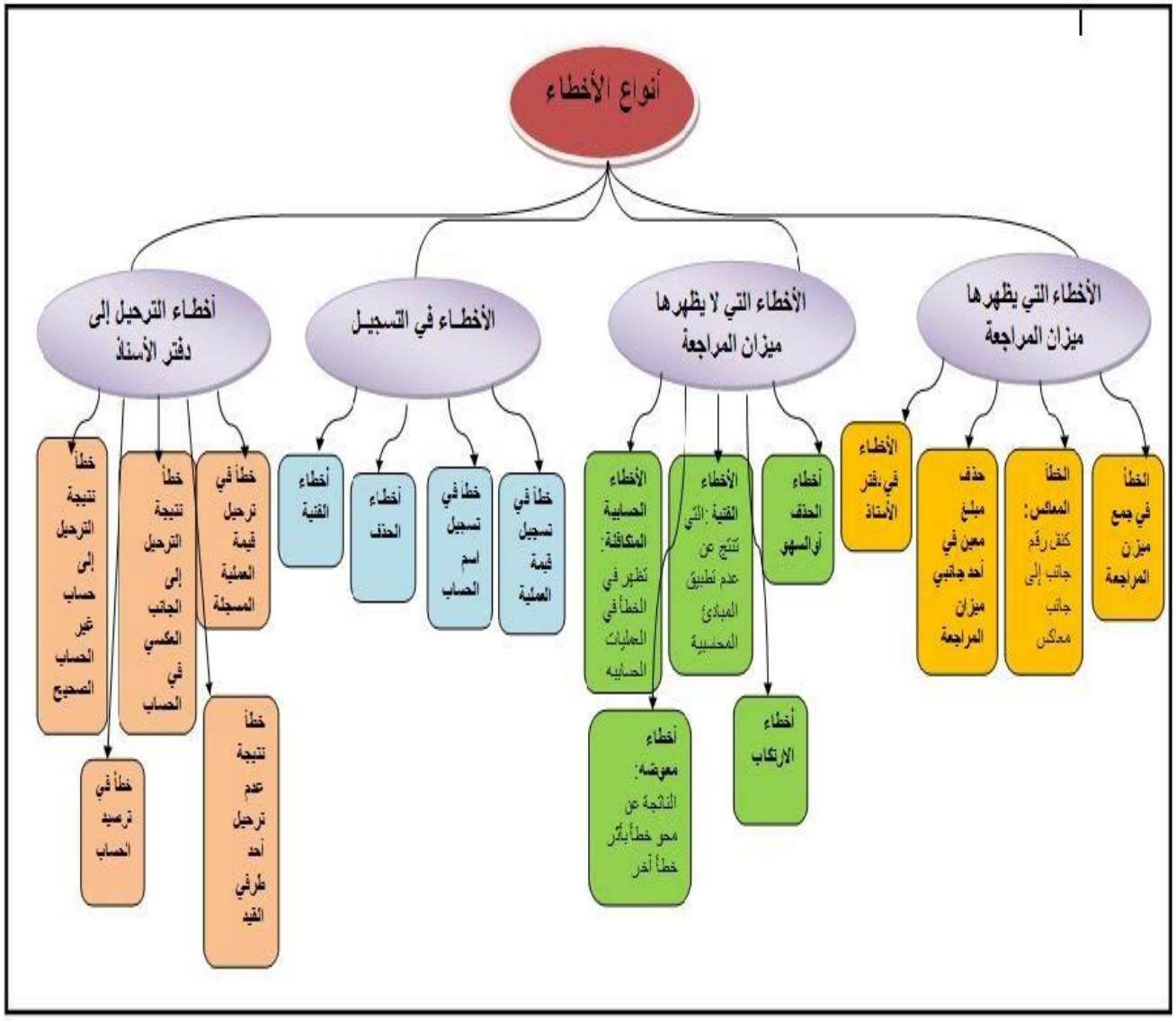

***أخطاء في التسجيل:**

تشمل الأخطاء التي تحدث عند إجراء عملية إدخال العمليات المالية إلى دفتر اليومية ، ومنها أخطاء ينعكس أثرها على توازن ميزان المراجع وأخطاء ليس لها أثر على توازن ميزان المراجعة ويمكن حصر أخطاء التسجيل فيما يلي:

1-خطأ في تسجيل قيمة العملية.
2-خطأ في تسجيل اسم الحساب.
3-أخطاء الحذف.
4-أخطاء فنية.

***أخطاء الترحيل إلى دفتر الأستاذ:**

تشمل الأخطاء التي تحدث في عملية الترحيل من اليومية إلى الأستاذ أو في عملية ترصيد حسابات الأستاذ وهذه الأخطاء منها ما يعكس أثره على توازن ميزان المراجعة ، ومنها ما لا أثر له على توازن ميزان المراجعة ويمكن حصر أخطاء الترحيل فيما يلي:

1-خطأ في ترحيل قيمة العملية المسجلة.
2-خطأ نتيجة الترحيل إلى الجانب العكسي في الحساب.
3-خطأ نتيجة الترحيل إلى حساب غير الحساب الصحيح.
4-خطأ نتيجة عدم ترحيل أحد طرفي القيد.
5-خطأ في ترصيد الحساب.

***أخطاء لا يظهرها ميزان المراجعة:**

تشمل الأخطاء التي تحدث وليس لها أثر على توازن ميزان المراجعة بمعنى أن هذه الأخطاء رغم حدوثها فإن ميزان المراجعة متساوياً سواء في مجموع الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة أو في مجموع الحسابات الدائنة ومجموع الحسابات المدينة ويمكن أن يحدث هذا النوع من الأخطاء في الأنواع الأتيه:

أ-من حيث توافر قصد إرتكابها :

- **أخطاء عمدية :** ترتكب عن قصد أو تدبير سابق من قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية بقصد التضليل أو الإختلاس لإخفاء الحقيقة أو التأثير على نتائج أعمال المنظمة أو مركزها المالي .
- **أخطاء غير عمدية :** تحدث نتيجة جهل موظفي قسم المحاسبة بالمفاهيم و المبادئ المحاسبية أو نتيجة تقصيرهم في القيام بعملهم .

و النوع الأول أكثر خطورة من النوع الثاني لما له من تأثير على مدى دلالة القوائم المالية عن نتائج أعمال المنظمة .

ب-من حيث طريقة الإرتكاب و طبيعة الخطأ : تنقسم الأخطاء المحاسبية حسب طبيعة الخطأ و مكان حدوثه إلى نوعين من الأخطاء كما بالشكل التالي :

أخطاء الحذف / السهو	الأخطاء الإرتكابية
حذف كلي ■	الخطأ الفني / المبدأ ■
حذف جزئي ■	الخطأ الحسابي / الرقمي ■
■	خطأ التوجيه ■
	خطأ التكرار ■
	الخطأ العوضي / المتكافئ ■

- **أخطاء الحذف (أو السهو) :** خطأ الحذف هو عم قيد عملية في الدفاتر سهوا أو عمدا ، و يكون هذا الخطأ إما خطأ حذف كلي أو جزئي .
  - **حذف كلي :** نتيجة عدم قيد عملية بأكملها أو عدم ترحيل طرفيها .
  - **حذف جزئي :** نتيجة عدم قيد أحد طرفي العملية أو عدم ترحيل أحد طرفيها .

و يمكننا التفرقة بين النوعين من خلال الجدول التالي :

خطأ حذف جزئي	خطأ حذف كلي
أ.عدم ترحيل عملية مالية تم إثباتها في دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ	عدم قيد عملية مالية في دفتر اليومية و بالتالي عدم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ
في حالة (أ) : لا تؤثر على التوازن في دفتر اليومية أو توازن ميزان المراجعة و ذلك في حالة عدم ترحيل العملية المالية إلى دفتر الأستاذ	لا تؤثر على توازن جانبي المديونية و الدائنية لدفاتر اليومية و لميزان المراجعة
ب.ترحيل جزء من العملية المالية في أحد الحسابات دون ترحيل الباقي	
في حالة (ب) : يؤثر على ميزان المراجعة في حالة عدم ترحيل جزء من العملية المالية إلى الحسابات الخاص بها .	

- **الأخطاء الإرتكابية :** من بين مواطن حدوث هذا النوع من الأخطاء كالآتي :
  -نتيجة الخطأ في العمليات الحسابية (جمع ، طرح ، ضرب ، قسمة).
  -خطأ في إثبات مبلغ العملية (إثبات 780 بدلا 870) .
  -خطأ في إسم الحساب (حساب حسن بدلا حسين) .
  -تكرار قيد أو ترحيل عملية (قيد باليومية أو ترحيل لدفتر الأستاذ) .
  -خطأ في الترحيل إلى الحساب غير الصحيح (دفتر أستاذ) .
  -خطأ في الترحيل إلى الجانب غير الصحيح في الحساب الصحيح (دفتر الأستاذ) .
  -خطأ في نقل الأرقام عند الترحيل (دفتر الأستاذ) .

و يمكننا توضيح أهم أنواع الأخطاء الإرتكابية كما يلي :

- الخطأ الفني : يحدث هذا الخطأ نتيجة عدم إلمام القائم بالتسجيل في الدفاتر بمبادئ و أصول المحاسبة ، كأن تقوم الشركة بشراء تثبيتات كمشتريات و يجعل حساب المشتريات مدينا بقيمتها .
- الخطأ الحسابي (أو الرقمي) : فينشأ عن تسجيل العملية المالية في الدفاتر بمبالغ مختلفة عن القيم الحقيقية لها ، و يمكن أن يحدث ذلك إما بتسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية بقيمتها الحقيقية و لكن الترحيل إلى دفتر الأستاذ بمبالغ مختلفة ، أو بتسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية بمبالغ مختلفة عن قيمها الحقيقية و ترحيلها إلى دفتر الأستاذ بنفس المبالغ التي تم التسجيل به .
- خطأ في التوجيه المحاسبي : يحدث نتيجة خطأ في ترحيل العملية المالية من دفاتر اليومية إلى دفتر الأستاذ ، و يتخذ هذا النوع من الأخطاء إحدى صورتين ، الترحيل إلى حساب آخر أو الترحيل إلى الجانب غير الصحيح من الحساب .
- خطأ التكرار : يقصد به الخطأ الناتج عن تكرار قيد العملية في دفتر اليومية و ما يترتب على ذلك من تكرار الترحيل إلى الحسابات المعينة في دفتر الأستاذ .
- الخطأ العوضي (أو المتكافئ) : فيعني الخطأ الذي يعوض خطأ آخر (و مثال ذلك أن يحدث خطأ معين في قيد ما فيتم تعويضه عفويا بخطأ في قيد ثان) .

ج-من حيث توقيت وقوعها :

- خلال السنة المالية و قبل إعداد ميزان المراجعة النهائي .
- بعد إعداد ميزان المراجعة النهائي و قبل إعداد القوائم المالية للسنة المالية .
- بع إعداد القوائم المالية للسنة المالية .

و قد تكون عمدية أو غير عمدية و قد تكون حذف أو إرتكاب أو فنية أو معوضة .

د-حسب تأثير الخطأ على ميزان المراجعة : ميزان المراجعة هو عبارة عن كشف أو قائمة يتضمن المجاميع المدينة و المجاميع الدائنة أو الأرصدة المدينة و الأرصدة الدائنة لكل الحسابات في سجل دفتر الأستاذ العام .

إن توازن ميزان المراجعة أي عندما يتساوى الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة يعتبر دليل أولي على صحة العمليات التجارية التي ثبتت في دفاتر اليومية و رحلت إلى دفتر الأستاذ العام و ليس دليل نهائي .
و الهدف من إعداد ميزان المراجعة هو لغرض التأكد من صحة تسجيل العمليات التجارية في دفتر اليومية العام و بأنها رحلت إلى دفتر الأستاذ العام و من ثم تساوي الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة . و تقسم الأخطاء في ميزان المراجعة إلى قسمين :

أ- الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة .
ب- الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة .

أ-أخطاء لا تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة (لا يظهرها ميزان المراجعة) : من بينها ما يلي :

■ حذف كلي : تتمثل فيما يلي :
- إهمال قيد العملية أصلا في دفاتر القيد الأولي (اليومية) .
- إهمال ترحيل طرفي العملية (الأستاذ العام) .
- إهمال نقل رصيد أو مجموع طرفي الحساب إلى ميزان المراجعة .

■ أخطاء إرتكاب : تتمثل فيما يلي :
- قيد خاطئ لمبلغ العملية في الطرفين (اليومية) .
- ترحيل خاطئ لمبلغ طرفي العملية (الأستاذ العام) .
- قيد مكرر للعملية (اليومية) .
- ترحيل مكرر لطرفي العملية (الأستاذ العام) .
- الخطأ في إسم الحساب (اليومية العامة أو الأستاذ العام) .
- ترحيل مبالغ صحيحة (مدينة أو دائنة) لحسابات مغايرة (الأستاذ العام) .

■ أخطاء فنية (مبادئ المحاسبة) : تتمثل فيما يلي : جهل أو عدم دراية كاملة أو جزئية لقواعد و تقنيات المحاسبة بسبب قلى الخبرة اللازمة لمزاولة مهنة المحاسبة .

■ أخطاء معوضة (متكافئة) : تتمثل فيما يلي :
- في دفاتر اليومية العامة .
- في دفاتر الأستاذ العام .
-في ميزان المراجعة .

يعتبر توازن جانبي ميزان المراجعة دليلا مبدئيا على صحة القيود طبقا لنظرية القيد المزدوج ، و لكنه ليس دليلا قاطعا على صحة القيد أو الترحيل أو النقل لدفاتر و سجلات المحاسبة ، من حيث تحليل و تسجيل و ترحيل العمليات حيث هناك أخطاء لا تؤثر على توازن جانبيه و لا يمكن إكتشافها بواسطته .
و يتم معالجة هذه الأخطاء في دفتر اليومية العامة مع الترحيل إلى سجل الأستاذ العام و يتم تصحيح الأرصدة و إعداد ميزان مراجعة جديد .

ب-أخطاء تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة (يظهرها ميزان المراجعة) : من بينها ما يلي :

■ أخطاء حذف جزئي : تتمثل فيما يلي :
- إهمال ترحيل مبالغ مدينة (أو دائنة) إلى حساباتها (الأستاذ العام) .
- إهمال نقل رصيد أو مجموع أحد طرفي حساب (ميزان مراجعة) .

■ أخطاء إرتكاب : تتمثل فيما يلي :
- ترحيل مبالغ خاطئة إلى الطرف الصحيح من الحساب (الأستاذ العام) .
- جمع خاطئ لأحد طرفي الحساب (الأستاذ العام) .
- ترصيد خاطئ لحساب (الأستاذ العام) .
- جمع خاطئ لأحد جانبي ميزان المراجعة .
- نقل خاطئ لرصيد أو مجموع أحد طرفي الحساب إلى ميزان المراجعة .

■ أخطاء فنية (تطبيق المبادئ المحاسبية) : تتمثل فيما يلي :
- ترحيل مبالغ إلى الطرف غير الصحيح (الأستاذ العام) .
- نقل رصيد أو مجموع مدين كرصيد أو مجموع دائن (ميزان المراجعة) .

ملاحظة : و في حالة عدم تساوي جانبي ميزان المراجعة و عدم معرفتنا سبب الخطأ مهما بذلنا من جهد نقوم بفتح حساب خاص يسمى **(الحساب المعلق)** و هو الفرق بين مجموع الأرصدة المدينة و الأرصدة الدائنة لأجل تساويهما ، و الحساب المعلق ينقل إلى دفتر الأستاذ العام مباشرة دون الحاجة إلى إثبات ذلك في دفتر اليومية لأن إجراء مثل هذا القيد في اليومية يتطلب تسجيل الحساب المعلق لوحده و هذا مخالف لمبدأ نظرية القيد المزدوج لذلك نفضل أن يفتح الحساب المعلق في دفتر الأستاذ العام مباشرة . و عند إكتشاف الأخطاء التي سببت وجود الحساب المعلق تصحح تلك الأخطاء بجعل الحساب المعلق نفسه طرفا لكل عملية تصحيح ن مما يؤدي إلى قفله نهائيا و في النهاية يتم قفل الحساب المعلق .

◄ **الأخطاء المحتملة :** يعرف الخطأ المحتمل بأنه الخطأ الذي يمكن حدوثه و الذي يجب أن يكون هدفا للضوابط الداخلية أو إجراءات التدقيق .

- **أنواع الأخطاء المحتملة :** يمكن تقسيم الأخطاء إلى الأقسام التالية :

أ- معاملات سجلت خطأ .
ب- معاملات حصلت و لم تسجل .
ت- معاملات تمت من دون إقرار .
ث- معاملات قيمت خطأ .
ج- معاملات صنفت خطأ .
ح- معاملات سجلت في غير وقتها .
خ- معاملات رحلت خطأ .

4- الأخطاء : وسائل و طرق إكتشافها و تصحيحها

تحدث بعض الأخطاء في المراحل الحسابية المختلفة قد تنتج من السهو ، أو الجهل ، أو الإهمال ، أو سوء النية ، و لذلك يجب وضع نظام رقابة يمنع مثل هذه الأخطاء و يعمل على إكتشافها و معالجتها في حال وقوعها ، و بالتالي نتبع ما يلي : (د . محمود عرفة ، مدرس الاقتصاد الزراعي ، المحاضرة الخامسة ، القاهرة ، ص 03-04).

أ- **الوسائل المحاسبية لإكتشاف الأخطاء :** تتمثل أهم الوسائل المساعدة في إكتشاف تلك الأخطاء فيما يلي :

- إعداد ميزان المراجعة .
- إستخدام الحسابات الإجمالية الرقابية (مثل ح / إجمالي المدينين) ؟
- مراجعة كشوف حسابات البنك مع الدفاتر و إعداد مدكرة التسوية دوريا .
- وجود قسم للمراجعة الداخلية فعال .
- القيام بالمراجعة المستندية للعمليات المالية للتأكد من صحة المستندات المؤيدة . و صحة التوجيه المحاسبي .
- إستخدام نظام المصادقات للتأكد من صحة أرصدة العملاء .

ب- **مؤشرات وجود الإحتيال و الخطأ :** هنالك بعض المؤشرات و الدلالات توحي و تنبئ بوجود خطأ أو إحتيال مادي في البيانات الحسابية ، فلذلك يتوجب على المدقق الأخذ بعين الإعتبار هذه المؤشرات عند تخطيطه لعملية التدقيق و مع أخذ الإحتياطات اللازمة لمخاطر التدقيق ، و من بين المؤشرات نجد ما يلي : (خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي ، 1998 : 45)

▪ الرببة في كفاءة أو أمانة الإدارة :

. سيطرة شخص واحد (أو مجموعة قليلة من الأشخاص) على الإدارة مع غياب مجلس أو لجنة عليا للإشراف الفعال عليهم .
. وجود تنظيم معقد لا ضرورة له في المؤسسة .
. التأخير المستمر في تلافي قصور جسيم في نظام الضبط الداخلي عندما يكون ذلك عمليا .
. ارتفاع معدل التغيير في الموظفين الرئيسيين في المحاسبة و المالية .
. قلة عدد العاملين في دائرة المحاسبة بصورة ملحوظة و دائمة .
. التغيير المتكرر للمستشار القانوني أو المدققين .

▪ ضغوط غير طبيعية تعاني منها الشركة داخليا :

. هبوط الصناعة و إزدياد حالات الفشل .
. عدم ملائمة راس المال العامل نتيجة إنخفاض في الأرباح أو توسع سريع .
. إنخفاض نوعية الأرباح مثل زيادة المخاطرة في المبيعات غير النقدية أو تغيير عمل المؤسسة ، أو إختيار بدائل وسياسات محاسبية لتحسين الأرباح .
. إحتياج المؤسسة لتحسين إتجاه الأرباح لدعم سعر الأسهم في السوق لطرحها للإكتتاب العام أو تحسبا للسيطرة عليها بواسطة شراء أسهمها من أطراف أخرى أو لأي سبب آخر .
. الإستثمار الهام في صناعة أو إنتاج يلاحظ عليه التغيير السريع .
. إعتماد المؤسسة بصورة كبيرة على إنتاج محدد لعدد قليل من العملاء .
. الضغط على موظفي المحاسبة بإتمام القوائم المالية بوقت قصير و غير معقول .

▪ عمليات غير طبيعية :

. عمليات غير طبيعية ذات تأثير كبير على الأرباح ، و خاصة في نهاية السنة .
. عمليات مع جهات مقربة .
. دفعات (للمحامين و للمستشارين و العملاء مثلا) تبدو عالية بالمقاربة مع الخدمات المقدمة .

▪ صعوبات في الحصول على قرائن التدقيق اللازمة :

. سجلات غير مناسبة ، كعدم إكتمال الملفات ، و إجراء تعديلات كثيرة في الدفاتر و الحسابات ، و عدم تسجيل العمليات وفق الإجراءات المعتادة و عدم التوازن في حسابات الرقابة .
. عدم التوثيق السليم للعمليات مثل عدم توافر الإقرار المناسب أو التوثيق أو التغيير فيها (يفترض من ضمن مشاكل التوثيق زيادة المخاطرة في حالات العمليات الكبيرة أو غير العادية) .
. الزيادة للمؤسسة في الفروقات بين الدفاتر و كتب تأييد الحسابات من جهات مستقلة ، و التضارب في قرائن التدقيق ، و التغيير غير المفهوم في معدلات التشغيل .
. المراوغة و تقدم الإدارة لإجابات غير معقولة لإستفسارات المدقق .

ح- **توقيت إكتشاف الأخطاء المحاسبية :** تتم التفرقة بين حالتين :

▪ أخطاء يتم إكتشافها خلال الفترة المحاسبية و قبل إقفال الحسابات ، في هذه الحالة يتم تصحيح الخطأ حال إكتشافه و قبل إقفال الحسابات و إعداد القوائم المالية مع الأخذ في الإعتبار أنه لا يسمح بالشطب أو المسح أو الكشط لتصحيح الخطأ .
▪ أخطاء يتم إكتشافها في فترة محاسبية لاحقة لفترة حدوث الخطأ ، في هذه الحالة طالما تم إقفال حسابات السنة الخاصة بالخطأ ، يتم تصحيح هذه الأخطاء و تحميلها على ح/ الأرباح المحتجزة (المبقاة في سنة إكتشاف الخطأ) .

ت- **خطوات إكتشاف الأخطاء المحاسبية :** و لإكتشاف الأخطاء المحاسبية في حالة عدم توازن ميزان المراجعة ، فإنه يتم مراجعة العمليات بطريقة عكسية للطريقة التي تم بها إدخال هذه العمليات في الدفاتر المحاسبية و من المعروف أن إدخال العمليات للدفاتر المحاسبية يبدأ بتسجيلها من واقع المستندات بدفتر اليومية ثم ترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام و ترصيدها ، ثم إعداد ميزان المراجعة تمهيدا لإعداد الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي و بالتالي فإن إكتشاف الأخطاء المحاسبية يتطلب إتباع الخطوات التالية :

- مراجعة جانبي ميزان المراجعة مراجعة حسابية للتأكد من صحة التجميع .
- إذا كان الفرق في الميزان يساوي ضعف أحد الأرصدة الواردة بالميزان ، فإنه يجب التأكد من صحة وضع رصيد الميزان لهذا الطرف . بمعنى التأكد من أن الرصيد إذا كان دائنا أو مدينا وضع في الجانب الصحيح من الأرصدة بالميزان و ذلك لأن وضع قيد حساب دائن في جانب الأرصدة المدينة بالميزان يؤدي إلى فرق في مجموع الأرصدة المدينة بالميزان يساوي ضعف قيمة هذا الرصيد و ذلك بسبب أننا خفضنا الجانب الدائن بالميزان قيمة هذا الرصيد و أضفنا نفس قيمة الرصيد إلى الجانب المدين لهذا يؤدي إلى فرق في الميزان بين الأرصدة المدينة و الأرصدة الدائنة بقيمة تساوي ضعف قيمة هذا الرصيد .
- مراجعة نقل المجاميع أو نقل أرصدة الحسابات أو كليهما معا من الدفاتر المحاسبية إلى ميزان المراجعة مع إعادة الاهتمام بوضع مجاميع و أرصدة الحسابات في الجانب الصحيح من ميزان المراجعة و ذلك للتأكد من عدم وجود حذف في الأرصدة أو عكس في الأرقام المنقولة .

- مراجعة ترصيد الحسابات بدفتر الأستاذ العام و ذلك من حيث صحة نقل أرصدة أول المدة و التأكد من أن تجميع جانبي الحسابات تم بصورة صحيحة .
- مراجعة الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ و ذلك للتأكد من عدم وجود أخطاء حذف أو أي أخطاء محاسبية أخرى .
- مراجعة تجميع جانبي دفتر اليومية (المدين و الدائن) للتأكد من عدم وجود أخطاء جمع في القيود المركزية .
- إذا لم يكتشف الخطأ المحاسبي و ظل هناك فرق في الميزان فلابد من إجراء مراجعة شاملة طبقا للخطوات الأصلية للعملية المحاسبية فنراجع صحة القيود و دفتر اليومية و الترحيل إلى دفتر الأستاذ و ترصيد الحسابات و ذلك بصورة تفصيلية و إذا تم إكتشاف الخطأ المحاسبي فإنه يجب تصحيحه بالدفاتر المحاسبية .

ث- **طرق تصحيح الأخطاء المحاسبية :** بعد أن تكتشف الأخطاء سواءا في سجل اليومية أو دفتر الأستاذ ينبغي إتخاذ ما يقضي لإجراء تصحيحها في التاريخ الذي إكتشفت فيه ، و لما كان سجل باليومية من الدفاتر القانونية فقد منع القانون إجراء أي مسح أو شطب ، لذلك لا يمكن تصحيح الخطأ بدفتر اليومية إلا عن طريق قيود تسجيل في دفاتر اليومية لتصحيح الأخطاء المكتشفة . و بذلك نتبع الطرق التالية لتصحيح الأخطاء :

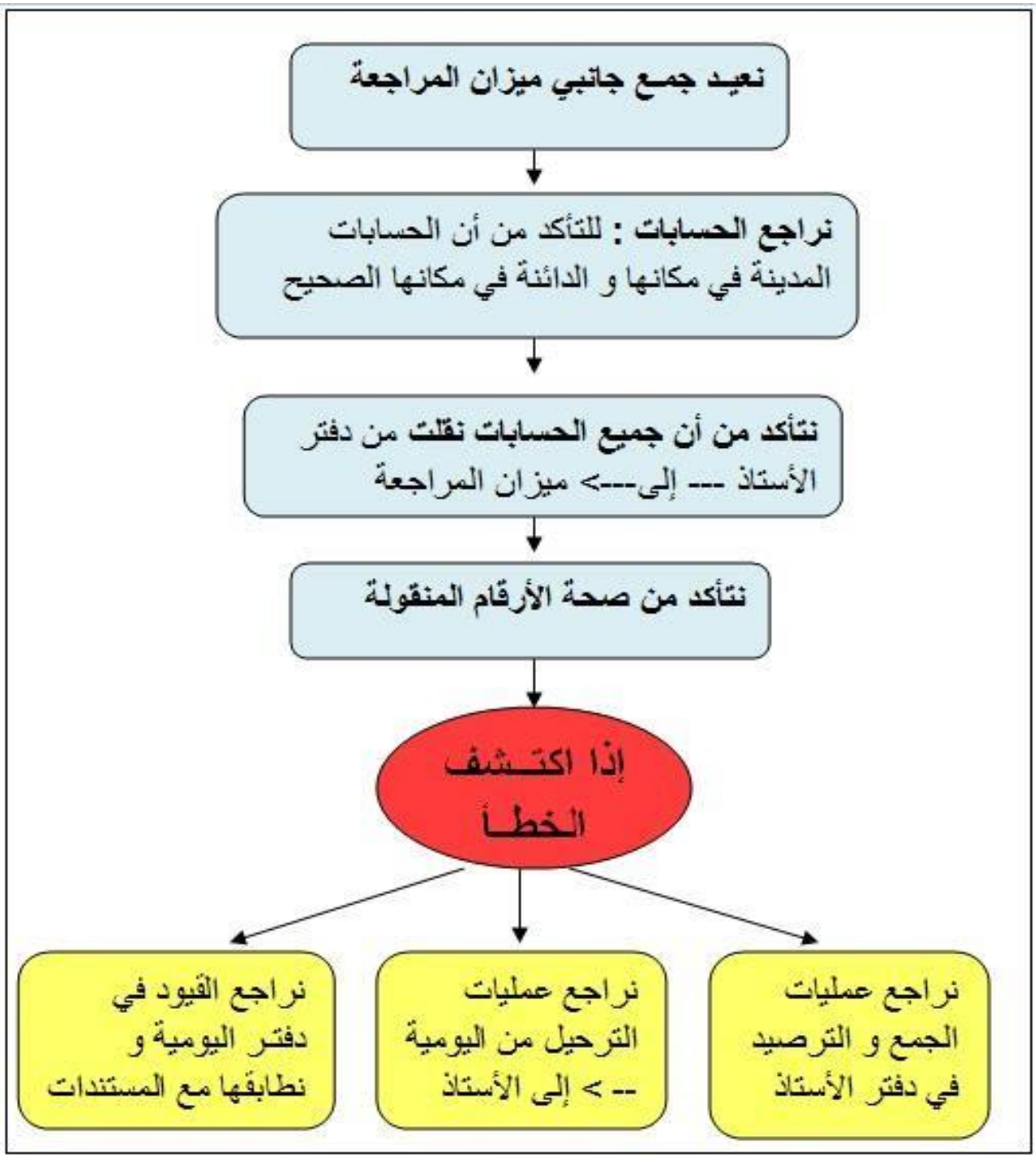

■ **الطريقة المطولة :** سميت بالطريقة المطولة لأنها تحتاج إلى قيدين على عكس الطريقة المختصرة فهي تحتاج إلى قيد واحد و الطريقة المطولة تكون بالشكل الآتي :

- إلغاء قيد الخطأ عن طريق عكس القيد لمحو أثر الخطأ و بالتالي تعتبر العملية بعد هذا القيد كأم لم تكن .
- إثبات القيد بصورة صحيحة .

و يمكن إتباع هذه الطريقة في معالجة : الأخطاء الفنية ، الأخطاء المتكافئة ، الأخطاء الحسابية .

■ **الطريقة المختصرة :** سميت بهذه الطريقة لأنها تحتاج إلى قيد واحد فقط و هو قيد إلغاء و تصحيح الخطأ في نفس الوقت .

و يمكن إتباع هذه الطريقة في معالجة : الأخطاء الفنية ، الأخطاء المتكافئة ، الأخطاء الحسابية .

■ **طريقة حتمية :** يتم تصحيح الخطأ في دفتر اليومية بقيد واحد فقط بالطريقة المختصرة ، و يمكن إتباع هذه الطريقة في معالجة : أخطاء الحذف ، و أخطاء التكرار .

■ **طريقة الشطب :** تستعمل هذه الطريقة لتصحيح الأخطاء في دفاتر الأستاذ لأنه من الدفاتر الغير قانونية ، و لا تستعمل هذه الطريقة لتصحيح الأخطاء في دفتر اليومية لأنه دفتر قانوني ، و يتم شطب الخطأ بلون مخالف للون المكتوب به و عادة يكون الشطب بالأحمر إذا كانت الكتابة باللون الأسود ، و ينضح بعدم إستخدام اللون الأخضر لأن هذا اللون يستخدم عادة في عمليات التدقيق و المراجعة و ليست في عمليات التصحيح ، و من ثم يوقع من قام بالتصحيح أمام الشطب .

■ **طريقة الحساب المعلق :** عند توازن ميزان المراجعة و تعذر إكتشاف الأخطاء التي أدت إلى عدم توازنه إما بسبب ضيق الوقت ، أو إنشغال المحاسب بإعداد الحسابات الختامية و الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) ، و يمكن في هذه الحالة بالخطوات التالية :

- فتح حساب في دفتر الأستاذ يسمى " الحساب المعلق " .
- يرحل إليه الفرق في ميزان المراجعة .
- ثم يدرج في الجانب الأقل في ميزان المراجعة كي تتحقق خاصية التوازن .
- يظل هذا الحساب مفتوحا حتى يتم إكتشاف الخطأ في الدفاتر .

ثانيا : الغش : المفاهيم و التعاريف ، الأنواع و الأهداف ، مواطن و مجالات إرتكاب الغش

1- الغش : المفاهيم و التعاريف

-عرفت مصلحة التجارة و الصناعة بالمملكة المتحدة الغش بأنه " أي تصرف بالخداع يؤدي إلى الإضرار بمصالح عملاء شركات الأعمال أو مستهلكيها أو الإضرار بمساهميها ".

-عرفت لجنة تريدواي الأمريكية الغش في التقارير المالية بأنه " السلوك المتعمد سواءا كان بالإرتكاب أو الحذف أو عن طريق الإهمال الذي ينتج عنه قوائم مالية مضللة بصورة جوهرية و ينطوي الغش في القوائم المالية على عديد من العوامل و يأخذ العديد من الأشكال مثل التحريفات الجسيمة في سجلات الشركة أو التزييف أو الإصطناع في العمليات كإثبات عمليات وهمية أو تطبيق خاطئ للمبادئ المحاسبية .

و بالتالي نقول بأن الغش أو التزوير هو الخطأ العمدي يرتكب عن قصد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الإختلاس أو التأثير على القوائم المالية .

2- الفرق بين الأخطاء و الغش و التلاعب :

فرق معيار المراجعة الأمريكي رقم 53 بين الأخطاء و التلاعب حيث يشير الخطأ " إلى تحريف أو إستبعاد غير متعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية " و هي غالبا ما ترتكب نتيجة جهل موظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها و بالتصنيف المحاسبي السليم و ترتكب أيضا نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية .

أما التلاعب (الغش) فهو عبارة " عن ذلك التحريف أو الإستبعاد المتعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية و هي غالبا ما ترتكب لرغبة مرتكبيها في إخفاء جهلهم أو عدم كفاءتهم أو لرغبتهم في تغطية سرقات و إختلاسات كبيرة في النقدية أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية " و من أمثلة الغش ما يلي :

-التزوير المتعمد في السجلات و الدفاتر المحاسبية أو المستندات المؤيدة و التي تعد على أساسها القوائم المالية مثل إعداد فواتير وهمية يترتب عليها حسابات مدينين وهمية و بالتالي تضخيم رصيد المدينين عمدا .

-إخفاء معاملات أو مبادلات عمدا أو السهو المتعمد في الإفصاح عن بعض الأحداث الهامة مثل إهمال الإفصاح عن الأثار المحتملة لقضية مرفوعة ضد الشركة يترتب عليها إلتزامات على الشركة .

-تعمد التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية بشأن قياس أحداث معينة أو الإفصاح عنها .

و يمكن القول بأن الغش غالبا ما يقترن بمحاولة مرتكبيه إخفائه و بالتالي فإن الغش يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة يصعب إكتشافها بصورة تلقائية من خلال الإجراءات المحاسبية و خاصة ذلك الذي يتم إخفائه بمهارة فائقة و أن إكتشف مثل هذا الغش يرتبط بقوة أو ضعف نظام الرقابة ، و صعوبة أو سهولة إمكانية التواطؤ بين الموظفين و لذلك إذا لم يكن لدى مراجع الحسابات التفهم السليم لطبيعة و تأثير التحريفات المختلفة و إحتمالات حدوثها فإنه من المحتمل أن تمر عليه دون أن يكشفها أو يلاحظها .

3- أنواع الغش :

يمكن تقسيم حالات الغش التي قد توجد بالدفاتر و السجلات من زاوية الغرض من إرتكاب هذا الخطأ العمدي و يحدث نتيجة تلاعب في الدفاتر و السجلات و من بينها ما يلي :

- إختلاس أو تغطية عجز في النقدية أو سوء إستعمال أحد الأصول .
- تقليل الأرباح بمعنى إظهارها بأقل من الحقيقة و بتكوين إحتياطات سرية .
- تضخيم الأرباح بإظهارها اكثر من الحقيقة (كالمبيعات الوهمية مثلا) .

4- أهداف الغش و أشكاله :

تتمثل أهداف الغش أو التزوير فيما يلي :

- التلاعب في الدفاتر و السجلات بقصد إخفاء عجز أو إختلاس أو سوء إستعمال أصل من أصول الشركة .
- التلاعب في الدفاتر و السجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية عن نتيجةأعمالالشركة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة و عن مركزها المالي في نهاية هذه الفترة .

5- مواطن و مجالات إرتكاب الغش :

- **مرحلة القيد الأولي :** نجد ما يلي :
  - ▪ حذف غير سليم للعمليات .
  - ▪حذف لعمليات كان يجب قيدها .
  - ▪ قيد لعمليات كان يجب حذفها .
- **مرحلة التجميع و الترحيل .**
- **مرحلة إعداد القوائم المالية .**

المحاضرة الثانية : حالات عملية تدريبية في التدقيق : نماذج من تمارين مدعمة للأعمال الموجهة

أمثلة عملية لتوضيح طريقة تصحيح الأخطاء في الدفاتر :

أولا :- الأخطاء في دفتر اليومية العام :

أ- أخطاء الحذف :

◄ **مثال :** في 2009/4/1 اكتشفت أن عملية بيع بضاعة نقداً قيمتها **500000 دج** لم تثبت في الدفاتر عند حدوثها في **2009/3/15 .**

يتم التصحيح بإثبات القيد التالي :

2009/4/1

500000 من حـ / الصندوق

500000 الى حـ / المبيعات

عن بيع بضاعة بمبلغ 500000 دج نقداً في 2009/3/15

ب- أخطاء إرتكابية (الخطأ في نوع الحساب):

◄**مثال :** إشترى التاجر بضاعة بمبلغ **100000 دج** من كامل على الحساب .

ثبت القيد باليومية

100000 من حـ / المشتريات

100000 الى حـ / كمال

لتصحيح هذا الخطأ هناك طريقتين :

الطريقة المطولة

1- قيد إلغاء الخطأ

100000 من حـ / كمال

100000 الى حـ/ المشتريات

2- قيد إثبات الصحيح

100000 من حـ/ المشتريات

100000الى حـ/ كامل

حـ / المشتريات

100000الى حـ / كمال	**100000 من حـ / كمال**
100000 الى حـ / كامل	**(100000) رصيد مرحل**
200000	**200000**

حـ / كمال

100000الى حـ / المشتريات	**100000 من حـ / المشتريات**
100000	**100000**

حساب مقفل

حـ / كامل

100000 من حـ / المشتريات	
	(100000) رصيد مرحل
100000	**100000**

الطريقة المختصرة

1- قيد إلغاء وتصحيح الخطأ

100000 من حـ / كمال

100000 الى حـ/ كامل

حـ / المشتريات

	100000الى حـ / كمال
(100000) رصيد مرحل	
100000	**100000**

حـ / كمال

100000 من حـ / المشتريات	**100000 الى حـ / كامل**
100000	**100000**

حساب مقفل

حـ / كامل

100000 من حـ / كمال	
	(100000) رصيد مرحل
100000	**100000**

جـ - اخطاء فنية (الخطأ في قواعد القيد):

◄ **مثال :** إشترى التاجر أثاث للمحل بمبلغ **250000 دج** نقداً ثبت القيد كالتالي :

250000 من حـ/ المشتريات

250000 الى حـ/ الصندوق

معالجة هذا الخطأ بالطريقة المختصرة

250000 من حـ/ الأثاث

250000 الى حـ/ المشتريات

ثم يرحل الى دفتر الأستاذ العام

د- اخطاء معوضة أو تكافؤية (الخطأ بالمبلغ) :

لتصـحيح جميع الأخطاء التي تخص مبالغ الحسـابات يمكن تطبيق قاعدة هامة لتخفيض مبلغ أي حسـاب وقع فيه الخطأ نعكس الحسـاب المدين وذلك بجعله دائن والحساب الدائن بجعله مدين بمبلغ التخفيض (مقدار الفرق) .

◄ **مثال :** باع التاجر بضاعة بمبلغ **57000 دج** نقداً ثبت القيد باليومية كالتالي :

75000 من حـ/ الصندوق

75000 الى حـ/ المبيعات

لتصحيح هذا الخطأ بالطريقة المختصرة

75000 – 57000 = **18000 دج الفرق**

18000 من حـ/ المبيعات

18000 الى حـ/ الصندوق

ولزيادة مبلغ أي حساب وقع فيه الخطأ يثبت نفس الحساب المدين والحساب الدائن بمبلغ الزيادة (مقدار الفرق).

◄ **مثال :** دفع التاجر مبلغ **72000 دج** أجور إعلان نقداً ثبت القيد باليومية :

27000 من حـ/ أجور إعلان

27000 الى حـ/ الصندوق

لتصحيح هذا الخطأ بالطريقة المختصرة

72000 – 27000 = **45000 دج الفرق**

45000 من حـ/ أجور إعلان

45000 الى حـ/ الصندوق

"اخطاء أخرى تحدث في دفتر اليومية العامة "

◄ **مثال1 :** إشترى **"وليد "** بضاعة بمبلغ **209000 دج** من**" أحمد"** على الحساب ثبت القيد باليومية :

209000 من حـ/ المشتريات

902000 الى حـ/ احمد

يُصلّح هذا الخطأ فقط بالطريقة المطولة ولا يمكن تصحيحه بالطريقة المختصرة والسبب هو أن الخطأ منحصر في جانب واحد من جانبي القيد .

◄ **مثال 2 :** باع التاجر بضاعة بمبلغ **400000 دج** نقدا ثبت القيد باليومية :

400000 من حـ/ المبيعات

400000 الى حـ/ الصندوق

لتصحيح هذا الخطأ بالطريقة المختصرة

800000 من حـ/ الصندوق

800000 الى حـ/ المبيعات

لتصحيح هذا الخطأ يتم تسجيل القيد بالعكس مع مضاعفة المبلغ .

◄ **تمرين : صحح الأخطاء التالية في دفتر اليومية العام على فرض صحة الشرح وبأقصر الطرق :**

1- في 2008/2/15 ظهّر **"وليد "** سفتجة لأمر **"مصطفى"** بمبلغ **65000 دج** وقد ثبت القيد باليومية :

56000 من حـ/ مصطفى

56000 الى حـ/ أ.دفع

2- إشترينا بضاعة من **"هاشم "** محمود بمبلغ **1000000 دج** على الحساب ثبت القيد باليومية :

1000000 من حـ/ المشتريات

1000000 الى حـ/ هشام محمود

3- سددنا إلى شركة **"الأمين "** التجارية مبلغ **41000 دج** بشيك ثبت القيد باليومية :

14000 من حـ/ شركة الأمين

800000 الى حـ/ جاري المصرف

4- دفع لنا **"كمال"** مبلغ **198000 دج** سدادا لمبلغ **200000 دج** نقدا ثبت القيد باليومية :

من مذكورين

197000 حـ/ الصندوق

3000 حـ/ خصم مسموح به

200000 الى حـ/ كامل

5- تم بيع الأثاث بمبلغ **400000 دج** بخسارة **20%** من سعر البيع بشيك ثبت القيد باليومية :

400000 من حـ/ الصندوق

400000 الى حـ/ المبيعات

ثانيا : الأخطاء في سجل الأستاذ العام .

عندما يكون القيد المثبت في دفتر اليومية صحيح ولكن الترحيل خطأ وعلى الشكل الأتي :

1- ترحيل طرف من القيد وعدم ترحيل الطرف الأخر.

◄ **مثال :** إشترى التاجر بضاعة بمبلغ **100000 دج** نقداً ثبت القيد باليومية صحيحا .

100000 من حـ/ المشتريات

100000 الى حـ/ الصندوق

ولكن رحل الجانب المدين الى سجل الأستاذ العام ولم يرحل الجانب الدائن . حيث يتم معالجة هذا الخطأ بترحيل الجانب الدائن الى سجل الأستاذ العام .

2- الخطأ في المبلغ (عند الترحيل) من طرف واحد .

◄ **مثال:** إشترى التاجر بضاعة بمبلغ **95000 دج** نقداً ثبت القيد باليومية صحيحا ولكن رحُل الجانب الدائن في القيد **59000 دج** بدلا من **95000 دج** .

حـ / المشتريات		**حـ / الصندوق**	
95000 الى حـ / الصندوق			**59000 من حـ/ المشتريات**
			95000 مع توقيع المحاسب

في هذه الحالة يتم التصحيح بواسطة الشطب والتوقيع إلى جانبه والسبب لأن الخطأ وقع في جانب واحد في دفتر الأستاذ العام ولا يمكن تصحيحه بقيد في اليومية الخاص بتصحيح اخطاء الترحيل .

3- إذا كان الخطأ في اسم الحساب .

◄ **مثال :** بعنا بضاعة بمبلغ **100000 دج** الى **"سليم"** على الحساب ثبت القيد باليومية صحيحا .

100000 من حـ/ سليم

100000 الى حـ/ المبيعات

ولكن رحل الجانب المدين الى حـ/ سلام

يتم معالجة هذا الخطأ بقيد في دفتر اليومية الخاص بتصحيح اخطاء الترحيل .

100000 من حـ/ سليم

100000 الى حـ/ سلام

ويتم ترحيل هذا القيد لمعالجة الخطأ بالترحيل .

4- الخطأ بالمبلغ عند الترحيل الى سجل الأستاذ العام في كلا الجانبين .

◄ **مثال:** باع التاجر بضاعة بمبلغ 52000 دج نقداً ثبت القيد باليومية صحيحا ولكن رحل القيد في كلا الحسابين مبلغ **25000 دج** بدلا من **52000 دج** .

يتم معالجة هذا الخطأ باستخراج الفرق .

52000 ــ 25000 = **27000 دينار الفرق**

ويتم إثبات قيد في دفتر اليومية الخاص بتصحيح اخطاء الترحيل

27000 من حـ/ الصندوق

27000 الى حـ/ المبيعات

ويتم ترحيل هذا القيد الى سجل الأستاذ العام لمعالجة الخطأ بالترحيل .

5- ترحيل القيد مرتين الى سجل الاستاذ العام .

◄ **مثال :** دفع التاجر مبلغ **150000 دج** أجور كهرباء نقدا ثبت القيد باليومية صحيحا ولكن رحل الى سجل الاستاذ العام مرتين .

لمعالجة هذا الخطأ نثبت قيد عكسي في دفتر اليومية الخاص بتصحيح اخطاء الترحيل .

150000 من حـ/ الصندوق

150000 الى حـ/ أجور الكهرباء

ويتم ترحيل هذا القيد الى سجل الاستاذ العام .

◄ **تمرين :** ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر احد التجار :

في 1/15 استلم من **"سليم"** سفتجة بمبلغ **65000 دج** عن بيع بضاعة له ثبت القيد صحيح باليومية ولكن رحل المبلغ الى كلا الحسابين **56000 دج** .

في 1/20 رد بضاعة قيمتها **50000 دج** الى **"سعد يوسف"** على الحساب ثبت القيد صحيح باليومية ولكن رحل الجانب المدين الى **حـ/ يوسف سعد** .

في 1/22 اشترى سيارة للمحل بمبلغ **1000000 دج** نقدا ثبت القيد صحيح باليومية ولأكن رحل الجانب المدين الى حـ/ المشتريات .

في 1/30 دفع أجور الكهرباء البالغ **30000 دج** نقدا ثبت القيد صحيح باليومية ولا كن رحل القيد مرتين الى سجل الاستاذ العام .

المطلوب : تصحيح الأخطاء في سجل الاستاذ العام مع الترحيل .

ثالثا : الأخطاء في ميزان المراجعة :

◄ **تمرين :**

في 2008/12/31 لم يتوازن ميزان المراجعة لمحلات **"أحمد"** التجارية إذ كان مجموع الارصـــدة المدينة **900000 دج** ومجموع الارصـــدة الدائنة **960000 دج** ولم يتمكن المحاسب من إيجاد سبب الفرق ففتح **حساب معلق** . وفي أوائل الشهر التالي وجد ان سبب الفرق ما يلي :

1- في ترصيد حساب المشتريات إذ يجب ان يكون الرصيد الجديد **140000 دج** وليس **100000 دج**

2- ان الجانب المدين من حساب أوراق القبض في دفتر الاستاذ جمع بأقل من مجموعه الحقيقي بمبلغ **20000 دج** .

المطلوب : تصحيح الاخطاء السابقة مع الترحيل الى الحساب المعلق.

الحل :

اسم الحساب	الأرصدة الدائنة	الأرصدة المدينة
مجموع قديم	**960000**	**900000**
حـ/ معلق		**60000**
مجموع جديد	**960000**	**960000**

حـ / المشتريات		حـ / معلق	
100000رصيد		60000	40000 من حـ/ المشتريات
40000حـ/ معلق			20000 من حـ/ أ.ق
140000		60000	60000

حساب مقفل

دفتر اليومية الخاص

1- 40000 من حـ/ المشتريات
40000 الى حـ/ معلق

2- 20000 من حـ/ أ. ق
20000 الى حـ/ معلق

◄ **تمرين:** عند تدقيقك ميزان المراجعة للتاجر **"محمود"** تبين ان مجموع الأرصدة المدينة **32500 دج** ومجموع الأرصدة الدائنة **32000 دج** ففتح بالفرق **حساب معلق** دائن . وعند التدقيق الداخلي تبين ان سبب الفرق هو :

1- رصيد المبيعات الصحيح **5200 دج** وليس **5000 دج** .

2- رصيد إيراد العقار الصحيح **1800 دج** وليس **1500 دج** .

المطلوب : تصحيح الاخطاء في دفتر اليومية وترحيلها الى دفتر الاستاذ العام .

المصادر

المصادر العربية:

أولاً:- الكتب:

- 1-المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق و التأكيد و قواعد أخلاقيات المهنة الاتحاد الدولي للمحاسبة2008

2- محمود , سلامة , رأفت , و آخرون , علم تدقيق الحسابات , دار زمزم للطباعة و النشر 2013عبد الله , امين خالد , علم تدقيق الحسابات , دار وائل للنشر , 2001

3-المطارنه , غسان , فلاح , مدخل الى تدقيق الحسابات , دار زمزم للطباعة و النشر , 2013

4- وليم توماس , امرسون هنكي , التدقيق بين النظرية و التطبيق , تعريب احمد حجاج , كمال حسوين السعيد , دار المريخ للطباعة و النشر , 1989

5-ألفين آدينز , جيمس بلويك , تدقيق مدخل متكامل , ترجمة احمد حجاج , دار المريخ للطباعة و النشر , 2009

6- خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي ، 1998 .

7-المحاسبة المالية (مخرجات نظام المحاسبة المالية) د. محمود احمد إبراهيم ، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع /1977

8-مبادئ المحاسبة / د.سليمان حسين البشتاوي – د. إيهاب محمد أبو خزانة ، دار المناهج للنشر والتوزيع / عمان / الأردن / 2003

9-مبادئ المحاسبة / عبد المجيد النافوسي / مطبعة الجمهورية / الموصل /1965

10-المحاسبة في اللغة الانكليزية / عبد الحميد رضا - د.حازم شحاذة – د.رياض ألجلبي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع / 2002

11-مبادئ المحاسبة بين النظرية والتطبيق / فواد زكو/ مطبعة الزمان / 1975

12-المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة / د.محمد عباس حجازي / مكتبة عين شمس /1977

13-أسس المحاسبة المالية / د. رضوان حلوة حنّان / د. أسامة الحارس / أ. فوز الدين أبو جاموس، جامعة عمان الأهلية / 2004

14- المحاسبة المالية في القياس والأعتراف والأفصاح المحاسبة ، أسم المؤلف: د.وليد ناجي الحيالي (أستاذ محاسبة مشارك) ، تأليف: د. بدر محمد علوان (أستاذ محاسبة مساعد)

15 - المحاسب الأول : مدونة العلوم المالية والإدارية ، الكتاب وفق منهاج جامعة البَقاء التطبيقية ، الطبعة الأولى(1420هـ - 1999 م)

16-المحاسبة أسم المؤلف: (مقداد احمد الجليلي - د. سليمان زكو – محمد طاهر المشاوي) ، الطبعة ثانية (موصل 1999)

1- 17- أ.م.د. فاطمة مهدي يوسف الغربان ، ، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، 2008)

ثانياً: الكتب الألكترنية:

1- http://forum.kooora.com/f.aspx?t=23803351

2- http://www.almohasb1.com/2009/04/accounting-errors.html

3-http://himasaoud.yoo7.com/t846-topic

4- http://www.tejarh.com/subject/4350

5- http://www.q8control.com/_____1111.htm

6- http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?1414

المصادر الانكليزية :

1.Arensa ,Randaly . Eder . Marks Auaditinang (7) 2005
2.ifas,book, auditing and assuring newyork . usa interaol auditing 1983 .
3.blond, hob wood govgeh. W.llars accuting auditing and ass urems 2012 .
4.brenda, portev , jon smon , wiely, principley of external auditing , 2008